

الأمن المائي العربي وجهود جامعة الدول العربية للمحافظة على المياه العربية وتحقيق التنمية المستدامة للموارد المائية العربية

شهرة قصيدة

رئيسة مركز الدراسات المائية والأمن المائي العربي – سوريا

الملخص

تعمل جامعة الدول العربية بكل اهتمام ومسؤولية على مواجهة العجز المائي الخطير والتحديات المائية التي تتعرض لها المنطقة العربية .

تحاول رئيسة مركز الدراسات المائية والأمن المائي العربي من خلال هذه الورقة تسليط الأضواء على أهم الخطوات التي اتخذتها جامعة الدول العربية من أجل :

1. إنشاء مجلس وزاري عربي للمياه .
2. المحافظة على الحقوق العربية في المياه خاصة بالنسبة للمياه المشتركة مع الأطراف غير الأعضاء في جامعة الدول العربية .
3. إدارة الأزمات المائية العربية .
4. وضع السياسات والاستراتيجيات المائية لمواجهة العجز المائي في الدول العربية .
5. الحد من هدر المياه وترشيد استهلاكه في الدول العربية .
6. الدفاع على الحقوق العربية المائية في المحافل الدولية .

المقدمة

خلال هذا المؤتمر سوف أتناول موضوعا من أكثر المواضيع أهمية وحساسية ، وهو موضوع " الأمن المائي العربي " وسوف أحاول التركيز على أهم الجهود التي بذلتها وتبذلها جامعة الدول العربية لمواجهة التحديات المائية والحفاظ على الحقوق العربية في المياه تحقيقا للأمن المائي العربي ومصالح الدول العربية ، وهو موضوع يتعلق بالوجود والتقدم والأمن في المنطقة العربية فالشأن المائي العربي ليس شأنا داخليا فحسب بل هو شأن تتداخل فيه العوامل الاقتصادية والتنموية والسياسية ، الإقليمية منها والدولية.

إن مثل هذا الموضوع الاستراتيجي أصبح من أهم القضايا في السياسات الرسمية للدول العربية ولدول أخرى في منطقة الشرق الأوسط والعالم وطبعا لجامعة الدول العربية وذلك من أجل تحقيق الأمن المائي تماشيا مع الأهداف العالمية للتنمية وقرارات القمة العربية والمجالس الوزارية المتخصصة بهذا الشأن.

هناك قناعة لدى المجتمع العربي بأن المسألة المائية غدت من أولويات القرن الحادي والعشرين خاصة وأن الوطن العربي دخل مرحلة المعاناة الحقيقية الناجمة عن نقص الموارد المائية ، فرغم أن مساحة الوطن العربي تمثل حوالي 10% من مساحة اليابسة ويمثل سكانه ما يقارب 5% من مجموع سكان العالم لكنه يستحوذ على أقل من 1% من موارد العالم المائية العذبة المتجددة وذلك نظرا لسيادة المناخ الجاف وشبه الجاف على ما يقارب 82.2% من مساحته ، وارتفاع معدلات النمو السكاني والتي تتراوح ما بين 2.50 و 3.50 والتي تعد من أعلى معدلات النمو السكاني في العالم.

لقد انخفض متوسط نصيب الفرد في الوطن العربي من الموارد المائية العذبة من 3800 م³ للفرد في الخمسينات إلى 1014 للفرد في سنة 2000 وهو حاليا في حدود 750 م³ وفي بعض الدول العربية يقل عن ذلك بكثير في حين تبلغ الاحتياجات الطبيعية للإنسان قرابة 1000 م³ سنويا وتؤكد التقارير والدراسات الصادرة عن منظمات الأمم المتحدة والبنك الدولي أن مصادر المياه في الوطن العربي سوف تتراجع بشكل كبير بحلول عام 2025 إلى أقل من 660 م³ للفرد سنويا وفي بعض المناطق العربية سوف تصل إلى أقل من 100 م³ .

ووصفت الأمم المتحدة في تقريرها عن التنمية البشرية لعام 2006 المنطقة العربية بالمنطقة التي يبلغ فيها عجز المياه درجة الأزمة ، وتتوقع أن تنخفض كمية الموارد المائية المتجددة لأكثر من الربع بحلول عام 2025 ، والتي تبلغ حاليا حوالي 350 مليار م³ سنويا. والجدير بالذكر أن المناطق الصحراوية في الوطن العربي تشكل حوالي 43% من مساحته في حين لا تتجاوز نسبة الأراضي الصالحة للزراعة فيه الـ 4.9% من مساحته وتحتل الزراعة نسبة 88% من حجم الاستهلاك العام للمياه في حين تستغل الصناعة 5.1% ومياه الشرب 6.9% .

ويمكن حصر مصادر المياه في العالم العربي في مصدرين أساسيين : المصادر التقليدية التي تتمثل في المياه السطحية مثل (الأمطار والأنهار والسيول) والمياه الجوفية المتجددة وهي المياه المخزنة في الصخور الأرضية والتي تظهر في الآبار والعيون والمصادر غير التقليدية (الاصطناعية) والتي تتجلى في مياه التحلية والصرف الصحي والصرف الزراعي والصرف الصناعي .

ويقدر الوارد السنوي من الأمطار بنحو 2100 إلى 2300 مليار متر مكعب أما من حيث الأنهار فهناك أنهار صغيرة وكبيرة تصل إلى حوالي 34 نهرا مستديما بالإضافة إلى العديد من الأودية الموسمية .

وإضافة إلى محدودية الموارد المائية وتدهور نوعيتها وانخفاض الرصيد المائي للفرد الواحد فإن هناك مجموعة من التحديات تواجه الأمن المائي العربي والتي سنوجزها فيما يلي :

التحديات الداخلية

- سيادة المناخ الجاف وشبه الجاف على معظم الدول العربية
- زيادة النمو السكاني المترافق مع نهضة عمرانية وصناعية
- الطلب المتزايد على الغذاء نتيجة لتزايد عدد السكان على الرغم من وجود امكانات كبيرة في التوسع في الأراضي الزراعية في بعض الدول العربية إلا أن عدم توفر المياه الكافية والضرورية للتوسع في الزراعة المرورية يمثل عقبة في هذا الاتجاه
- محدودية الأراضي الصالحة للاستخدام في بعض الدول
- تخلف بعض الأقطار العربية في تطبيق طرق الري الحديثة ووجود منظومات ري بدائية الأمر الذي يزيد من نسبة الهدر في المياه
- الاعتماد على المياه الجوفية مما أدى إلى استنزافها في عدد من المناطق العربية

- تدهور المناطق الساحلية والبحرية
- عدم وجود وعي وثقافة جماهيرية مائية مما أدى إلى استهلاك غير رشيد للموارد المائية
- مشكلة التلوث التي وصلت إلى حد الكارثة الإنسانية والبيئية
- تلوث الموارد المائية السطحية والجوفية بمياه الصرف الصحي والصناعي والزراعي المحملة بالمبيدات والجراثيم
- سيطرة الحكومات على الموارد المائية التي تسيطر عليها البيروقراطية وعدم متابعة الجديد في التطور العلمي الإداري والتقني
- قصور المصادر المالية اللازمة لمشروعات تنمية الموارد المائية
- ضعف الموارد البشرية ونقص في الخبرات عالية المستوى والمختبرات
- الهدر الاقتصادي الذي يتمثل في هدر الموارد المائية واستعمالها بطرق لا تحقق الاستخدام الأمثل على مستوى المشاريع الكبيرة الحكومية والخاصة
- السياسات المائية الحكومية التي ما زالت تشجع على هدر المياه عندما تكون أسعارها متدنية أو مدعومة ودون التكلفة الفعلية لها

أمام هذه التحديات فإن الدول العربية تعمل جاهدة للحد من الفجوة بين ما هو متاح من موارد مائية متناقصة وما هو مطلوب للوفاء بالاحتياجات المائية المتزايدة للتوصل إلى وضع خطط وبرامج آمنة تحقق الأمن المائي لضمان حق الأجيال الحالية والقادمة في الحصول على مياه شرب نظيفة ومياه كافية لمجالات التنمية المتعددة من زراعة وصناعة وغيرها وسوف أتناول لاحقا أهم النشاطات والجهود التي تقوم بها جامعة الدول العربية والحكومات العربية لضمان التنمية المستدامة للموارد المائية تحقيقا للأمن المائي العربي .

التحديات الخارجية

أولا : المياه المشتركة

الدول العربية تواجه تحديات خارجية نظرا لموقعها الجغرافي والاستراتيجي ووجود ما يقارب 65% من المياه العربية تنبع من خارج الأراضي العربية مما يجعلها خاضعة لسيطرة دول أجنبية تستطيع أن تستخدم المياه كأداة ضغط سياسي أو اقتصادي وعدم الالتزام بتطبيق الاتفاقات الدولية في اقتسام الموارد المائية .

إن أهم الأنهار دائمة الجريان والتي تشكل شريان الحياة في بعض الدول العربية هي أنهار (دجلة – الفرات – النيل – السنغال) تتحكم فيها ثماني دول أجنبية وهي (تركيا – أثيوبيا – اوغندا – كينيا – الزائير – السنغال – غينيا – غانا) لذلك فقد احتلت مسألة الأمن المائي المكانة الأولى في سلم الأولويات في سياسات الدول العربية المعنية حتى لا يؤدي هذا الواقع إلى احتمال توتر الأوضاع ونشوب حروب إقليمية في المستقبل .

مما لا شك فيه أن التعاون العربي الإقليمي في مجال إدارة الموارد المائية المشتركة وتنميتها له حساسية خاصة ويتطلب توافر ظروف سياسية ملائمة وتفاهما بين الأطراف المعنية يقوم على القبول بأحكام القانون الدولي ومبدأ المصالح المتبادلة حتى يصبح الموضوع المائي صلة تعاون بدل أن يكون عامل توتر.

لقد تطور كثيرا الفكر القانوني الدولي وكذلك الممارسة في مجال تقنين العلاقات المتعلقة بقضايا المياه المشتركة ، واستقرت إلى حد بعيد القوانين المبدئية الناظمة لهذا المجال الحيوي من مجالات التعاون الدولي . وتم تجاوز المبادئ التي تقضي بالسيادة المطلقة للدول على الأنهار التي تنبع أو تجري في أراضيها دون الاهتمام بالدول الأخرى التي تنتفع من نفس المجرى الطبيعي للأنهار. وظهرت مبادئ حديثة مثل قواعد هلسنكي سنة 1966 ، وتتواصل المساعي الدولية لبلورة أساس قانوني دولي ملزم لمعالجة المياه الدولية أو " المجاري المائية الدولية "

وفي هذا السياق صدر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ 1997/5/21 قرار تحت عنوان " اتفاقية بشأن استخدام المجاري المائية الدولية في الأغراض غير الملاحية " وتشكل هذه الاتفاقية أرضية لحل جميع المنازعات الدولية بشأن المياه ، لأن التزام الدول المشتركة في المجاري المائية بتطبيق القانون الدولي والاحتكام إلى هذه الاتفاقية هو الضامن الوحيد لاستتباب الأمن والسلام بين الدول المتشاركة في المياه .

ثانيا : الاحتلال الإسرائيلي

تحتل المياه حيزا هاما في الفكر الصهيوني يعود إلى ما قبل احتلال الأراضي العربية وذلك بهدف توسيع رقعة الأراضي الزراعية وجلب المزيد من المستوطنين . فآثر عدوان 1967 استحوذت إسرائيل بشكل كامل على نهر الأردن وروافده وعلى الأراضي الغنية بالمياه مثل غزة والضفة الغربية ومرقعات الجولان السورية ومزارع شبعا وأجرت تعديلات على قوانين المياه الموجودة وضعت بموجبها قيودا على الفلسطينيين في استعمال المياه خارقة بذلك أحكام القانون الدولي بحيث باتت تسيطر وتتحكم حاليا بشكل كامل بمصادر المياه الفلسطينية وتستغل 85% من المياه الفلسطينية الجوفية المتجددة وتتنكر لحقوق الفلسطينيين المائية في مياه نهر الأردن . مما حرم الشعب الفلسطيني حتى من مياه الشرب وأصبح الفرد الإسرائيلي الواحد يستهلك قدر استهلاك خمسة فلسطينيين وأصبح الفلسطينيون يعتمدون في سد احتياجاتهم المائية على شراء ما يزيد على 60 % من هذه الاحتياجات من شركات إسرائيلية وبأسعار عالية ويزداد الوضع المائي خطورة مع استمرار إسرائيل في بناء المستوطنات وبناء الجدار الفاصل الذي عملت على أن يتطابق مساره بنسبة 100 % مع مسار الأحواض والآبار بحيث تقع كلها في الجهة الإسرائيلية .

كما أن السطو الإسرائيلي على المياه العربية امتد إلى نهر اليرموك الذي يمر معظمه في الأراضي السورية ثم يجتاز الحدود الأردنية ليصب جنوب بحيرة طبريا . وطبقت إسرائيل ذات السياسة عند احتلالها للجولان السوري بإقامة مستعمراتها الاستيطانية واستغلال ثرواته المائية والزراعية بخاصة أن مصادر المياه في هضبة الجولان ذات أهمية وتشكل حاليا جزءا أساسيا من موارد المياه المغتصبة التي تستهلكها إسرائيل فهي تقوم حاليا باستغلال من 400 إلى 500 مليون م³ سنويا من مياه الجولان مما مكنها منذ احتلالها لهذه الهضبة سنة 1967 من استغلال أكثر من 30 مليار م³ .

كما تقوم إسرائيل حاليا بإنجاز واحد من أكبر مشاريع السيطرة على المياه السورية وأخطرها فهي تقوم بإنشاء سد ركامي يبعد عشرة أمتار غرب خط وقف إطلاق النار بمحاذاة مدينة القنيطرة المحررة تسعى من خلاله إلى تجميع مياه الأمطار والسيول لتحويلها من الأراضي السورية إلى الأراضي الزراعية التابعة للمستوطنات وهذا الأمر بالغ الخطورة ويحمل في طياته أهدافا استراتيجية تتمثل في محاولة السيطرة حتى على مياه الأمطار لتتحول مستقبلا إلى ورقة مساومة في مفاوضات مستقبلية .

وقد عملت إسرائيل للاستيلاء على مصادر المياه اللبنانية وما زالت تستغل مياه مزارع شبعا وهي منطقة غنية بالمياه على السفح الجنوبي لجبل الشيخ . فضلا عن سرقة مياه نهر الحاصباني . إن هذا التحدي الخطير للأمة العربية وحقوقها لا بد وأن يقابل بحشد الجهود والإمكانات العربية والدولية من أجل تحقيق السلام العادل والشامل المستند إلى قرارات الشرعية الدولية واستعادة كامل الحقوق العربية بما فيها السيادة على الأراضي والمياه.

دور جامعة الدول العربية لتحقيق الأمن المائي العربي
لقد أولت جامعة الدول العربية اهتماماً خاصاً بموضوع الأمن المائي العربي والمحافظة على الحقوق العربية المشروعة في المياه منذ سنوات طويلة استشرافاً منها لأهمية هذا الموضوع وحيويته وأثره على مستقبل الوطن العربي في المجالات كافة .
وللتذكير فإن مؤتمر القمة العربي الأول الذي عقد في القاهرة سنة 1964 كان لوقف الأعمال الإسرائيلية لإيصال مياه نهر الأردن إلى أراضي النقب وقد نتج عن ذلك المؤتمر إنشاء " هيئة استغلال مياه نهر الأردن وروافده " وهي هيئة خاصة لها شخصية اعتبارية كانت مهمتها تخطيط وتنسيق وتنفيذ المشروعات العربية الخاصة باستغلال نهر الأردن وروافده.
وتأكيداً لأهمية المياه لمستقبل الأمة ولأن المياه من أسس الأمن القومي العربي فقد بادرت الجامعة العربية إلى جعل قضية المياه بنداً دائماً على جدول أعمال مجلس الجامعة .
كما أود أن أبين أن مركز الدراسات المائية والأمن المائي العربي والذي أشرف برئاسته أنشئ أساساً بمبادرة من سوريا وموافقة كاملة من الدول العربية سنة 1996 لمواجهة التحديات التي كانت تعترض بعض الدول العربية مع دول الجوار خاصة بالنسبة للحالة التي كانت قائمة بين تركيا من جهة والعراق وسوريا من جهة أخرى والمتمثلة باستمرار تركيا في تنفيذ مشاريعها المائية على نهري دجلة والفرات دون التوصل إلى اتفاق نهائي بشأن قسمة المياه وكان ذلك الموضوع بنداً دائماً على جدول أعمال مجلس الجامعة على المستوى القممة والوزاري واتخذت بشأنه عدة قرارات لمساندة سوريا والعراق في حقوقهما المشروعة .
وقد أنشئ المركز لمتابعة موضوع المياه العربية والمحافظة على الحقوق العربية في المياه وتقديم الدراسات والبحوث الفنية والقانونية في كافة القضايا والمشاكل المتعلقة بالمياه مع الأطراف الأخرى غير الأعضاء في جامعة الدول العربية والعمل على صياغة موقف عربي موحد.
هذا من ناحية دور الجامعة العربية إزاء التحديات الخارجية أما بالنسبة لدورها إزاء التحديات الداخلية فقد أولت جامعة الدول العربية أهمية كبرى لمواجهة مخاطر الشح المتزايد في مصادر المياه العربية والتي تتطلب بذل الجهود العربية المشتركة سياسياً واقتصادياً وعلمياً من أجل تحديد الأولويات في توزيع الموارد المائية المتاحة وترشيد استهلاكها بالإضافة إلى تنمية الوعي البيئي لمخاطر التلوث وتطوير التقنيات المستخدمة واعتماد الأساليب التكنولوجية الحديثة في الري ومعالجة التصحر ومشروعات تحلية المياه واتخاذ كل ما من شأنه تحقيق الأمن المائي العربي.
وقد قامت جامعة الدول العربية بإنشاء العديد من المجالس الوزارية المتخصصة التي تتناول الشأن المائي . هذا بالإضافة إلى الاهتمام الذي يوليه المجلس الاقتصادي والاجتماعي للموضوع المائي والذي يعالجه في إطار الأمن الغذائي وذلك عندما أقر المجلس المذكور اعتبار "الأمن المائي رديفاً للأمن الغذائي " إذ لا يمكن تحقيق الأمن الغذائي دون توفير المياه اللازمة كما انه يمثل أحد العناصر الهامة في الأمن القومي العربي.
كما أنشأت العديد من المنظمات المتخصصة مثل المنظمة العربية للتنمية الزراعية والمركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة وغيرها لمعالجة وتنفيذ المشاريع المائية والزراعية في الوطن العربي .

وتقديرًا من الجامعة العربية لأهمية متابعة موضوع المياه وخاصة في البيئة الجافة كتلك التي تسود المنطقة العربية فقد قرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته العادية 82 بتاريخ 2008/8/28 الموافقة على إنشاء مجلس للوزراء العرب المعنيين بشؤون المياه يسمى (المجلس الوزاري العربي للمياه) يقوم بوضع الخطط والاستراتيجيات للمحافظة على المياه العربية وتنميتها وذلك نظراً للحاجة الماسة لمثل هذا المجلس لمواجهة تحديات المياه في العالم

العربي والتي تتطلب تكثيف الجهود وتوحيد الخطط ووضع الاستراتيجيات بما يخدم مصالح الدول العربية.

وسيشكل المجلس الجديد مضلة شاملة للعمل العربي المشترك في مجال المياه ومواجهة التحديات المائية والمحافظة على الحقوق العربية في المياه والإشراف على وضع استراتيجية عربية شاملة للمياه العربية بابعادها المختلفة .

ولدعم الجهود العربية الرسمية فتحت الجامعة العربية أبوابها في الفترة الأخيرة لمنظمات المجتمع المدني العربية للمشاركة في أعمال المجلس الاقتصادي والاجتماعي والمنظمات المتخصصة . وهذا وضع جديد يفتح بابا واسعا لمشاركة فاعلة من منظمات المجتمع المدني العربي المهنية أو العاملة في مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والمائية وهي نقلة نوعية هامة .

لقد أدى الوضع المائي العربي إلى تغيير في المفاهيم حول أهمية المياه كأحد الموارد الحياتية الرئيسية التي يجب الحفاظ عليها وصيانتها وبالتالي كجزء أساسي من الحفاظ على البيئة والتنمية المستدامة التي هي السبيل إلى حماية موارد المنطقة لصالح الأجيال الحالية والمستقبلية.

وقد نالت قضايا البيئة والتنمية المستدامة اهتماما خاصا من المجالس الوزارية ومن القادة العرب حيث اعتمدت القمة العربية المنعقدة بتونس سنة 2004 المبادرة العربية للتنمية المستدامة ومخططها التنفيذي والتي تهدف إلى التصدي للتحديات التي تواجه الدول العربية من أجل تحقيق التنمية المستدامة وخاصة مشكلة الفقر وقضايا المياه وتؤكد المبادرة التزام الدول العربية بتنفيذ أهداف التنمية للألفية ومقررات مؤتمرات الأمم المتحدة. وقد بدأ تنفيذ المخطط حاليا بالتنسيق والتعاون مع كافة الشركاء وأصحاب الشأن بما في ذلك المجتمع المدني والذي يركز على تحقيق الإدارة المتكاملة للموارد المائية وحماية مصادر المياه ودعم جهودات تنمية مصادر مياه بديلة وتنمية البيئة البحرية والساحلية وإعادة تأهيل المناطق المتدهورة ووضع نظام للإنذار المبكر لمراقبة تدهور الأراضي وظاهرة التصحر فضلا عن سبل مواجهة الجفاف والتحكم في التلوث .

وأود أن أؤكد أن الجامعة العربية ومؤسساتها قد خطت خطوات ايجابية ومؤثرة نحو استكمال الأطر المؤسسية المناسبة في المجالين الوطني والإقليمي العربي وبذلت الحكومات العربية والمنظمات والمؤسسات المختلفة في القطاعات الخاصة والأهلية والأكاديمية جهدا كبيرا تجاه تحقيق الأمن المائي العربي وإن اختلف مداه من دولة إلى أخرى تبعا للظروف الاقتصادية والاجتماعية السائدة والامكانيات المتاحة.

كما بدأت أكثر الحكومات العربية بتوحيد وتحديث الأطر المؤسسية الوطنية في حقل المياه وبتطوير سبل ووسائل الإدارة المتكاملة للموارد المائية بإنشاء وزارات للموارد المائية أو للري أو وزارات تجمع بين الزراعة والري أو المياه والكهرباء. كما أصدرت عددا من المراسيم واللوائح والقوانين الخاصة بحماية الموارد المائية.

كما بادرت أيضا بسن التشريعات ورسم السياسات والاستراتيجيات لتشجيع المحافظة على المياه وحسن إدارتها بالاعتماد على :

1. سن تشريعات للمياه بوصفها حقا انسانيا للجميع
2. توفير الحد الأدنى من المياه للجميع لتلبية الاحتياجات الأساسية لكافة الأفراد
3. معالجة مياه الصرف الصحي ومحاولة حصر الزراعة على هذه المياه
4. اتباع استراتيجية زراعية تستبعد المحاصيل التي تتطلب وفرة في المياه
5. إلزام المزارعين باستخدام تقنيات الري الحديثة
6. تنظيم الآبار والافلاج ومنع تلوثها
7. تشجيع الإنتاج المزدوج للكهرباء والماء
8. إضافة موارد مائية جديدة باتباع سياسة تحلية المياه خاصة في دول الخليج العربي

9. إصدار قوانين لحماية البيئة ومكافحة التلوث واستصلاح الأراضي
10. إنشاء العديد من السدود والبحيرات الاصطناعية
11. التوسع في اجراءات ترشيد الاستهلاك بتوعية الجمهور على أهمية الاقتصاد في المياه واستخدام تقنية الترشيد في التمديدات المنزلية
12. إعداد وتأهيل المهندسين والفنيين في مجال المياه وتعزيز القدرات العلمية وتطوير البحوث التطبيقية مع التركيز على التقنيات الحديثة
13. قيام مشروعات مائية عملاقة كان أهمها السد العالي بمصر وقناة جونقلي بالسودان والنهر العظيم في ليبيا لاستغلال الموارد الجوفية العميقة وتحريكها من الصحراء لمناطق الحاجة في الشواطئ الليبية.

ولنكون أكثر دقة وصراحة فلا بد من الاعتراف بأن ما تم تحقيقه حتى الآن لا يرقى إلى مستوى الأهداف التي حددتها الخطط الدولية والطموحات التي تضمنتها المبادرة العربية للتنمية المستدامة والاستراتيجيات التي وضعتها الجامعة العربية والدول العربية لتنمية الموارد المائية ومواجهة قضايا البيئة والتنمية وتحقيق الأمن المائي العربي .

إن المعوقات كثيرة ونتفق جميعا ولا شك أن أخطر هذه المعوقات استمرار الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية واغتصاب الحقوق بالإضافة إلى الظروف الاستثنائية التي تواجه المنطقة من عدم الاستقرار والعنف والاحتلال الأجنبي مما يساهم في المزيد من تدهور الموارد الطبيعية والتلوث والمعاناة الإنسانية والذي يتجاوز في الحقيقة قدرة المؤسسات التنموية والبيئية العربية على التصدي لها.

أختم بالقول أن الواقع الراهن خطير للغاية ويجب أن يقرع جرس الانذار لدى المسؤولين وكذلك لدى الهيئات المدنية ولدى كل مواطن عربي بهدف حماية كل قطرة ماء عربية وتوفيرها للأجيال القادمة وذلك يعني أن المسؤولية العربية هي في تحقيق الأمن المائي العربي الذي هو من أهم أركان الأمن القومي . والأمن القومي ليس شعارا يرفع في المناسبات بل هو إيمان مطلق بالمصير المشترك وبضرورة بذل كل الجهود لتحرير الأرض كل الأرض واسترجاع الحقوق كل الحقوق وإقامة السلام العادل والشامل الذي يقوم على مبادئ الشرعية الدولية دون أن يفرط بذرة من تراب أو بقطرة من ماء.